

المجلد (٤)، العدد (١٦)، الجزء الأول، يناير ٢٠١٧، ص ٤٣ - ٥٨

مستوى الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي

إعداد

د/ عوشة المهيري
قسم التربية الخاصة
جامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د/ عبد العزيز السرطاوي
قسم التربية الخاصة
جامعة الإمارات العربية المتحدة

د/ بهاء طه
كلية العلوم التربوية
جامعة القدس المفتوح

أ/ روجي مروح عبادات
إدارة رعاية وتأهيل المعاقين
وزارة الشؤون الاجتماعية

DOI: 10.12816/0034723

مستوى الخدمات المقدمة
للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي
إعداد

أ. د/ عوشة المهيري & د/ عبد العزيز السرطاوي & د/ بهاء طه & أ/
روحي مروح عبدات

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى توفر الخدمات العامة والمتخصصة المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أجل تطبيق الدراسة تم بناء أداة للتحقق من أهدافها، حيث تم تطبيقها على عينة مكونة من (٢٩) من الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى (٢٨٢) من أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك للتعرف على مدى توفر الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن أجل التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، تم تقنينها بالاعتماد على صدق المحكمين واستخراج معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية، والتحقق من ثباتها باستخراج معامل ثبات الاتساق الداخلي للفقرات والذي بلغ (٠.٩٤) على الدرجة الكلية لمستوى الخدمات. وبعد استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات مجتمع الدراسة، وفحص الفرضية الصفرية للدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، والتي أظهرت أن الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي في مستوى مرتفع، إلا أن الخدمات المتخصصة ظهرت بمستوى متوسط حيث ظهر نقص في بعض هذه الخدمات. وبناءً على ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: التوسع في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي كماً وكيفاً وفي مراحل مبكرة من العمر واستحداث خدمات التأهيل المهني التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

مقدمة:

تعتبر الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة سمة من سمات المجتمعات المتحضرة، حيث عانى هؤلاء الأشخاص لعقود طويلة من شتى أشكال الإقصاء والتهميش، وتجاهل الخدمات والاحتياجات التعليمية والتأهيلية، إلى أن جاءت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي نقلت هذه الخدمات من منهجية الرعاية والعطف إلى منهجية حقوقية متكاملة تضمن لأصحاب الإعاقة الحصول على هذه الحقوق والخدمات كونها جزء من حقوقهم المشروعة كسائر أفراد المجتمع.

وتعد الخدمات التأهيلية المقدمة للأشخاص المعاقين على مستوى العالم من الخدمات المتطورة والمميزة، والتي تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة مستهلكة إلى فئة منتجة. ويأتي هذا الإنجاز من خلال التطور الذي حدث على الأوضاع الاقتصادية تحديداً والذي نتج عنه ارتفاع الوعي والإدراك المجتمعي تجاه قضية الأشخاص ذوي الإعاقة على كافة الجوانب سواء قبلهم في المجتمع أو الأفراد بحقوقهم. ولم يأتي هذا الإنجاز إلا بعد القيام بمجهودات كبيرة من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة في تبني تلك القضايا الإنسانية، بحيث لم تعد عملية رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة تفضلاً واحساناً وإنما أصبحت حقاً مشروعاً لهم. ومن أجل هذا الغرض تأسست العديد من المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية التي تسعى إلى توفير خدمات الرعاية الضرورية لهم ومساعدة أسرهم لمواجهة الضغوط النفسية والصعوبات المادية وتمكينهم من التعايش بإيجابيه مع حالة الإعاقة لدى أحد أو بعض أفراد الأسرة (بركات، ٢٠٠٨) (عابد، ٢٠٠٥).

وتمثل الخدمات الناتجة عن تلك التطورات مجموعة من الخدمات المتواصلة والمتكاملة والشاملة والتي تستهدف مختلف الجوانب الشخصية لذوي الإعاقات الجسمية والعقلية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية، أي أنها تتناول شخصية الفرد المعاق بأكملها وذلك لأن الآثار التي تترتب على الإعاقة غالباً ما تكون متعددة وفي نواحي مختلفة، مما يستلزم تصميم خطة متكاملة لمواجهة تلك الآثار، أو الحد من مضاعفتها. كما تقدم هذه الخدمات أيضاً في مراحل

العمر بدءاً من مرحلة الاكتشاف المبكر ومروراً بالمراحل التعليمية اللاحقة، وعمليات التدريب والتأهيل والدمج المجتمعي، والرعاية اللاحقة في سن الرشد من حيث ممارسة هؤلاء الأفراد لأدوارهم في سياق الحياة الاجتماعية كمواطنين لهم نفس الحقوق والواجبات حدود ماتسمح به استعداداتهم (القريطي، ٢٠٠٣).

وتختلف الخدمات الواجب تقديمها للمعاقين تبعاً لاختلاف إعاقاتهم، واحتياجاتهم، فالمعاقين جسدياً هم من أشد الفئات حاجة لخدمات العلاج الطبيعي والوظيفي وذلك لتطوير العضلات الكبيرة. أما المعاقون عقلياً والمصابين بالتوحد، فإنهم بحاجة إلى خدمات التقييم النفسي التربوي إضافة إلى الخدمات التربوية والتأهيلية. وتتوسع عادة الاختصاصات في مراكز تأهيل المعاقين لتشمل أخصائي علاج النطق وذلك لتطوير مهارات اللغة والكلام ، وأخصائي العلاج الطبيعي والوظيفي لتنمية العضلات الكبيرة والدقيقة وتنمية الحواس وزيادة اعتماد الفرد على ذاته، إضافة إلى الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين الذين يقدمون الدعم النفسي والاجتماعي وتعديل السلوك للمعاقين والعمل على تخفيف آثار الإعاقة وزيادة تكيف الفرد المعاق وأسرتة مع المجتمع (العزة، ٢٠٠١).

ويعتبر العمل التعاوني بين المختصين من أهم أشكال الخدمات المقدمة وأنجحها وذلك حين يقوم فريق متخصص بتقييم الشخص المعاق لتحديد البرامج والخدمات والتي تحتاجها كل حالة على حده. وبناء على تحديد الاحتياجات الفردية يتم تطوير خطة فردية الخدمات المناسبة وكذلك وأساليب تقديمها والمختصين المشاركين فيها. ومن أجل معرفة مدى توفر الخدمات في مراكز تأهيل المعاقين في إمارة أبو ظبي، قام الباحثون بهذه الدراسة، لتحديد مستوى الخدمات المقدمة للأفراد المعاقين بتلك المراكز.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة الإعاقة مشكلة عالمية تنتشر في جميع المجتمعات البشرية، كما أنها لا تقف عند شريحة مجتمعية معينة، بل تمتد إلى جميع شرائح المجتمع ممن يمثلون مختلف

المستويات التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وإن التعرف على مدى توفر الخدمات العامة والتخصصية سوف يساعد المخططين في عملية التنمية والتخطيط المستقبلي والاستراتيجي للخدمات المقدمة للأفراد المعاقين. فالتوجه العالمي في تقديم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة يستند أولاً إلى تهيئة البيئة المادية والبشرية لعملية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الذي يعيشون فيه، والتأكد من توفر أرضية مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة ليمارسوا حياتهم العامة التي تدعمها التشريعات والقرارات. فالتخطيط السليم المستند إلى الدراسات العلمية سيؤدي حتماً إلى النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتحفيز قدراتهم لتحقيق التطور والإبداع. ولتحقيق هذا التوجه، جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى توافر الخدمات العامة والتخصصية في إمارة أبوظبي من أجل مساعدة الجهات المسؤولة على اتخاذ القرارات التي تسهم في تقديم أفضل الخدمات للأفراد المعاقين. وبناءً عليه، فقد تم تحديد مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

السؤال الأول: ما مستوى الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي؟

السؤال الثاني: ما مستوى الخدمات المتخصصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة

أبوظبي؟

أهداف الدراسة:

نظراً لندرة الدراسات حول تحديد مدى توفر الخدمات العامة والتخصصية والمقدمة للأفراد المعاقين والملتحقين بمراكز المعاقين في إمارة أبوظبي، وفي ضوء أهمية تحديد تلك الخدمات وأهميتها من حيث تحديد جوانب القصور والعمل على معالجتها، فقد سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعرف على أهم الخدمات العامة والمقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي.
- ٢- التعرف على أهم الخدمات المتخصصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

إن قضية الإعاقة ليست قضية فردية بل هي قضية مجتمع بأكمله وتحتاج إلى بذل الجهود من قبل جميع المؤسسات والقطاعات العام والخاص للتقليل والحد من آثارها . كما إن تأهيل وتعليم وتدريب الفرد ذو الحاجة الخاصة للتكيف مع مجتمعه يعتبر غير كاف في ميدان التربية الخاصة، حيث إنه يجب أيضاً تكييف البيئة الطبيعية لتلبي احتياجاته ومتطلباته حتى يكون هناك تفاعلاً مستمراً بين الطرفين . لذلك نالت البيئة المادية المزيد من الاهتمام وتولدت فكرة البيئة المحررة من العوائق والتي تسهل اندماج الفرد في مجتمعه، مما يستدعي إجراء التعديلات اللازمة في كل من المباني والمنشآت وأنظمة المرور والإسكان والمواصلات وغيرها من الأجهزة الخاصة والعامّة لتصبح مناسبة لهذه الفئات للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة بهم بكل حرية و والمعينات وتسهيل دمجه في المجتمع بعد القيام بتعليمهم وتأهيلهم وتدريبهم ووضع البرامج الإعلامية المتكاملة لإزالة الشوائب العالقة في بعض الممارسات تجاههم وتسهيل إشراكهم في العمل والحياة الطبيعية.

لقد كفل دستور دولة الإمارات كل الحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك حقوق العمل والرعاية والتأهيل. ويأتي هذا الاهتمام انطلاقاً من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى التعاون والأخذ بيد المحتاج ورعايته وتقدير ظروفه الخاصة في مجالي الحقوق والواجبات باعتبار أن الإسلام يكرم الإنسان. وبذلك يكون قد سبق كل المواثيق الدولية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. فقد نص الدستور الإماراتي في المادة (١٦) على أن " يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى كذلك مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع....". كما نص القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الاجتماعي على مراعاة أوضاع وظروف الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على مساعدتهم في تجاوز سلبيات الإعاقة وذلك عن طريق إنشاء مراكز الرعاية وإتاحة فرص التأهيل وتسهيل دمجه في الحياة. وكان آخر هذه القوانين القانون الاتحادي رقم ٢٩

لسنة ٢٠٠٦ في شأن ذوي الاحتياجات الخاصة الذي كفل للأشخاص ذوي الإعاقة مختلف الحقوق الصحية والتعليمية والتشغيلية والترفيهية. وتأكيداً على هذه الحقوق، فقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثامن من فبراير من العام ٢٠٠٨م على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي أعطى قضية الإعاقة بعداً دولياً. أما بالنسبة للقوانين الدولية، فقد حدد القانون الأمريكي العام ١٩٤-١٤٢ والقانون الحديث المعدل منه رقم ١٠١-٤٧٦ الخدمات المساندة التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعد هذه الخدمات ضرورية لمساعدة الطفل ذوي الإعاقة على الاستفادة من التربية الخاصة، كما أنها تشمل علاج اضطرابات الكلام والسمع، والخدمات النفسية والعلاج المهني والطبيعي، والعلاج التروحي، والتعرف المبكر وتقييم الإعاقات لدى الأطفال، والخدمات الإرشادية، بما في ذلك الإرشاد التأهيلي، والخدمات الطبية المتعلقة بأغراض التقييم والتشخيص. ويشمل هذا المصطلح أيضاً خدمات الصحة المدرسية، والخدمات الاجتماعية، وإرشاد أولياء الأمور وتدريبهم (الشخص وآخرون، ٢٠٠٠، الطائي، ٢٠٠٨).

ويحدد عز الدين ويدران (٢٠٠٣) والعزة (٢٠٠١) واجبات المجتمع تجاه الأفراد ذوي الإعاقة من خلال تقديم كافة الخدمات، وخاصة منها: الوقاية الصحية الشاملة، الخدمات الاجتماعية، الخدمات المهنية، إتاحة فرص التعليم الملائمة.

وقد توصلت دراسة عابد (٢٠٠٥) إلى أن وجود فجوة كبيرة بين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة لسببين إما لشروط المانحين أو لضعف الخبرة في تحديد أوجه الانفاق. كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تقدم خدماتها للأطفال ذوي الإعاقة العقلية هي مؤسسات ضعيفة لا تقدم خدمات ملحة لحاجة الأطفال باستثناء بعض التعديلات على السلوك والتدريبات المتواضعة.

وترى عودة (٢٠٠٦) بأن العوائق الانشائية تعتبر احد اهم العوامل التي تؤثر سلباً على حجم مشاركة الطلبة ذوي الإعاقة فالبنية التحتية للمدارس والجامعات لا تحتوي على التسهيلات البيئية الهندسية المطلوبة لتسهيل حركة ذوي الإعاقة بحرية.

وتوصلت دراسة شحادة (٢٠١١) إلى وجود ضعف عام في جودة ومستوى الخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسات رعاية المكفوفين من خدمات تعليمية وصحية وتأهيل مهني وغيرها من الخدمات لذوي الإعاقة البصرية في ضوء الاستراتيجيات المقترحة لتطوير الخدمات المقدمة. وتوصلت دراسة العفيفي (٢٠٠٧) أيضاً إلى نتائج مشابهة حيث اظهرت نتائجها عدم وجود خدمات كافية في المباني تعني بحاجة الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن الملاحظ من الأدب التربوي والدراسات السابقة أهمية توفير البيئة المناسبة للمعاقين والخدمات التي تتناسب احتياجاتهم، لما لذلك من أثر في تطوير قدراتهم ومهاراتهم المختلفة وتحقيق تكيفهم في المجتمع، وتركيز هذه الدراسات أيضاً على جودة الخدمات المقدمة وتعدد مجالاتها تبعاً لأنواع الإعاقة.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء وصفاً لكل من مجتمع الدراسة وعينتها. إضافة إلى وصف أدوات الدراسة وكيفية التحقق من صدقها وثباتها، وكذلك الإجراءات التي اتبعت في تطبيق الدراسة والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة جميع أولياء أمور الأشخاص المعاقين الملحقين بمراكز ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية منهم بلغ حجمها (٢٨٢)، إضافة إلى عينة عشوائية بلغت (٢٩) شخص من ذوي الإعاقة من مجموع الأفراد المعاقين الملحقين بتلك المراكز (انظر جدول رقم (١)).

جدول (١)

عينة الدراسة التي طبقت عليها استبانة تقييم الخدمات المقدمة للمعاقين

نوع المستجيب	العدد	النسبة المئوية
ولي أمر	٢٨٢	٩٠.٧%
شخص ذوي الإعاقة	٢٩	٩.٣%
المجموع	٣١١	١٠٠%

أداة الدراسة:

اشتملت أداة الدراسة على استبانة احتوت على خطاب قصير موجه للمستجيب يبين أهداف الدراسة وكيفية الإجابة عليها، بالإضافة إلى المعلومات الشخصية التي تمثل متغيرات الدراسة المستقلة. وقد تم بناء فقرات هذه الأداة اعتماداً على الأدب التربوي وواقع خبرة فريق البحث في هذا المجال، كما تمت الاستفادة من آراء عدد من العاملين من أساتذة جامعات ومشرفين ومعلمين في مجال التربية الخاصة. وفيما يلي شرح لأداة الدراسة وآلية تطويرها:

هدفت هذه الأداة إلى التعرف على الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات طبية واجتماعية ونفسية وتعليمية وتأهيلية، وهي موجهة إلى أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة أو للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم. وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ويهدف إلى التعرف على مستوى الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتكون من (١٦) فقرة. وقد استخدمت الدراسة المقياس الخماسي التالي: أوافق بشدة ويقابلها (٥) درجات، أوافق ويقابلها (٤) محايد ويقابلها (٣) درجات، أعارض ويقابلها (٢) درجة، أعارض بشدة ويقابلها (١) درجة، وذلك للدلالة على مستوى الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز ومؤسسات الإعاقة في إمارة أبوظبي من وجهة نظر أولياء الأمور وكذلك للأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم القادرون على الاستجابة على الأداة، حيث تم استثناء الإعاقة العقلية منهم وذلك بسبب احتمال عدم تمكنهم من الاستجابة على الفقرات.

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجموعة من الخدمات المتخصصة ذات العلاقة والتي يتوقع تقديمها في مراكز ومؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل مجموعة من المختصين في المجالات الطبية والتأهيلية والاجتماعية والنفسية والخدمات الأخرى المساندة. وقد وصل عدد هذه الخدمات بعد الرجوع إلى الأدب التربوي في هذا المجال وبعد استشارة المحكمين إلى (١٢) خدمة هي: (خدمات التشخيص والتقييم، الخدمات الطبية والصحية، خدمات التدخل المبكر، الخدمات التربوية والتعليمية، خدمات علاج اللغة

والكلام، الخدمات النفسية، الخدمات الاجتماعية، خدمات الإرشاد الأسري، خدمات العلاج الطبيعي، خدمات العلاج الوظيفي، خدمات التدريب والتأهيل المهني، خدمات التشغيل والمتابعة). وقد تم استخدام المقياس الثلاثي التالي: (متدني: ويقابلها درجة واحدة، متوسط: ويقابلها درجتان، مرتفع: ويقابلها ثلاث درجات) وذلك للدلالة على مستوى كل خدمة على حده من الخدمات المتخصصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز ومؤسسات الإعاقة في إمارة أبوظبي، من وجهة نظر أولياء الأمور والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم القادرون على الاستجابة على الاستبانة.

صدق الأداة:

تم عرض هذه الأداة على خمسة (٥) من المحكمين من حملة الدكتوراه في مجالات التربية وعلم النفس والتربية الخاصة، وكذلك على عشرة (١٠) من المشرفين على برامج التربية الخاصة في مراكز ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة ومدراء هذه المراكز من ذوي الكفاءة والخبرة. وطلب منهم جميعاً الحكم على كل فقرة من حيث الصياغة اللغوية ومدى علاقتها بالموضوع الذي صممت لقياسه. وقد تم بعد مراجعة ردود المحكمين واستجاباتهم حذف (٢) فقرة من فقرات الجزء الأول من الأداة لارتباطها بالفقرات الأخرى. كما تم إعادة صياغة (٣) فقرات أخرى، وبذلك وصل عدد فقرات الجزء الأول من الاستبانة إلى (١٦) فقرة. وقد اقترح المحكمون إضافة جزء آخر إلى أداة الدراسة يتعلق بطبيعة الخدمات المتخصصة المقدمة في مراكز ومؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة وبناء على ذلك تم إضافة (١٢) خدمة تخصصية أخرى.

وقد تم إيجاد معامل الارتباط بين الدرجات التي حصل عليها المستجيبون في كل عبارة من عبارات الاستبانتين والدرجة الكلية، وتوضح الجداول (٢، ٣) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات جزأي الاستبانة والدرجة الكلية:

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات استبانة الخدمات العامة المقدمة للمعاقين (الجزء الأول)، وبين الدرجة الكلية

رقم العبارة	معامل الارتباط						
١	**٠.٧٣	٥	**٠.٧٨	٩	**٠.٦٨	١٣	**٠.٧٦
٢	**٠.٧١	٦	**٠.٧٢	١٠	**٠.٧١	١٤	**٠.٧٣
٣	*٠.٧٢	٧	**٠.٧٥	١١	**٠.٦٦	١٥	**٠.٧١
٤	**٠.٧٣	٨	**٠.٧١	١٢	**٠.٧٧	١٦	**٠.٧٣

** دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)

جدول (٣) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات استبانة الخدمات المتخصصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة (الجزء الثاني)، وبين الدرجة الكلية

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠.٦٩	٥	**٠.٦٥	٩	**٠.٧٠
٢	**٠.٦١	٦	**٠.٧٢	١٠	**٠.٦٩
٣	**٠.٦٢	٧	**٠.٧٣	١١	**٠.٧٣
٤	**٠.٦٩	٨	**٠.٦٦	١٢	**٠.٧٥

** دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدولين السابقين (٢، ٣) أن جميع معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية دالة إحصائياً حيث تؤكد هذه الارتباطات صدق فقرات الاستبانة.

الثبات:

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم حساب معامل الثبات عن طريق معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي بين الفقرات والذي بلغ (٠.٩٤) للجزء الأول، و(٠.٩٠) للجزء الثاني. أما الثبات الكلي فقد بلغ (٠.٩٤) مما يجعلها مناسبة لأغراض الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

الإجابة عن السؤال الأول:

ما مستوى الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي؟ ولمعرفة مستوى الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي، تم إعطاء التقديرات التالية لاستجابات عينة الدراسة على استبانة مستوى الخدمات العامة:

- المتوسطات الحسابية أقل من ٢.٥ (مستوى خدمات متدني)
- المتوسطات الحسابية من ٢.٥-٣.٩ (مستوى خدمات متوسط)
- المتوسطات الحسابية من ٤.٠٠ فأعلى (مستوى خدمات مرتفع)

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، تم تطبيق استبانة الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة على عينة من الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الإعاقات. ونتائج الجدول (٤) تبين ذلك:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على استبانة مستوى الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	تتناسب الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي مع نوع الإعاقة	٤.١٥	٠.٧٦	مرتفع
٢	هناك تحسن مستمر في الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي	٤.١٧	٠.٨٠	مرتفع
٣	يتمتع العاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة بقدرة على اكتشاف المشكلات وتحديد أساليب علاجها.	٤.٠٢	٠.٨١	مرتفع
٤	تتسم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بالشمولية	٣.٩١	٠.٨٥	متوسط
٥	تتسم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بالدقة	٣.٧٨	٠.٨٩	متوسط
٦	تتيح الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة الفرصة للإندماج في المجتمع	٤.١٦	٠.٨٥	مرتفع
٧	تسهم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إيجاد حياة	٤.٢٧	٠.٧٧	مرتفع

م	العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
	أفضل لهم			
٨	يقدم القائمون على خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة تسهيلات كثيرة للحصول على المعلومات	٤.٠٧	٠.٨٠	مرتفع
٩	هناك لوائح وأنظمة وقوانين تضمن تلقي الأشخاص ذوي الإعاقة لأفضل الخدمات	٤.٠٧	٠.٧٩	مرتفع
١٠	تتوزع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مناطق إمارة أبوظبي	٣.٨٨	٠.٩٤	متوسط
١١	تقدم الخدمات لمختلف مستويات شدة الإعاقة	٣.٨٥	٠.٩٩	متوسط
١٢	يستخدم القائمون على الخدمات مختلف الأساليب التربوية والعلاجية الحديثة	٤.٠٤	٠.٨٣	مرتفع
١٣	تتوفر للأشخاص ذوي الإعاقة الأجهزة والأدوات والمعينات المساعدة لهم	٣.٩٧	٠.٨٧	متوسط
١٤	تتوفر المناهج التعليمية التي تناسب مختلف أنواع الإعاقات	٣.٧٧	١.٠٥	متوسط
١٥	يقوم على تقديم الخدمات كوادر متخصصة ومؤهلة	٤.٠٨	٠.٨٢	مرتفع
١٦	تخضع الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة للتقويم والتحسين المستمر	٤.١٢	٠.٨٣	مرتفع
	الدرجة الكلية	٤.٠٢	٠.٦٢	مرتفع

يلاحظ من نتائج الجدول السابق (٤) أن مستوى الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي قد ظهرت بمستوى مرتفع، حيث بلغت الدرجة الكلية لاستجابات عينة الدراسة على استبانة الخدمات العامة (٤.٠٢). وقد حظيت الفقرة رقم (٧) بأعلى متوسط حسابي (٤.٢٧) الأمر الذي يدل على أن الخدمات العامة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة تساهم في تيسير حياتهم اليومية إلى الأفضل، تليها الفقرة رقم (١٦) التي تشير إلى أن الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة يتم إجراء التحسينات عليها بين الحين والآخر. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي تقوم عليها بالدرجة الأولى مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية، كبرى المؤسسات العاملة في الإمارة، حيث

أخذت هذه المؤسسة على عاتقها تقديم أفضل الخدمات المتميزة للأشخاص ذوي الإعاقة عبر استقطاب المختصين والخبراء من الخارج، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في الميدان وتقديم كل ما من شأنه تحسين نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد حصلت الفقرة رقم (١٤) على أدنى متوسط حسابي (٣.٧٧) وذلك يرجع إلى عدم توفر مناهج تعليمية لجميع الإعاقات بشكل موحد. فمطابع المكفوفين في أبوظبي توفر المناهج بلغة برايل، بينما لا يتم توفير مناهج موحدة لذوي الإعاقة العقلية أو الصم، حيث يتبع الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية نظام الخطط التربوية الفردية، ويتبع الصم مناهج التربية والتعليم دون تعديلها لتناسب مع إعاقاتهم. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة شحادة (٢٠١١) من حيث وجود ضعف عام في جودة ومستوى الخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسات رعاية المكفوفين من خدمات تعليمية وصحية وتأهيل مهني وغيرها من الخدمات لذوي الإعاقة البصرية في ضوء الاستراتيجيات المقترحة لتطوير الخدمات المقدمة .

الإجابة عن السؤال الثاني:

ما مستوى الخدمات المتخصصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي؟

ولمعرفة مستوى الخدمات المتخصصة ذات العلاقة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة في إمارة أبوظبي، تم إعطاء التقديرات التالية لاستجابات عينة الدراسة على استبانة مستوى الخدمات العامة: المتوسطات الحسابية أقل من ١.٥ (مستوى خدمات متدني)، المتوسطات الحسابية من ١.٦-٢.٤ (مستوى خدمات متوسط)، المتوسطات الحسابية من ٢.٥ فأعلى (مستوى خدمات مرتفع).

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، تم تطبيق استبانة الخدمات المتخصصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة على عينة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى أولياء أمورهم كم هو مبين في نتائج الجدول (٥) ذلك:

الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على استبانة تقييم مستوى الخدمات المتخصصة

م	الخدمات المتخصصة	المتوسط الحسابي	الانحراف	المستوى
---	------------------	-----------------	----------	---------

	المعياري		
١	متوسط	٢.٣١	خدمات التشخيص والتقييم
٢	متوسط	٢.٣٧	الخدمات الطبية والصحية
٣	متوسط	٢.٢٢	خدمات التدخل المبكر
٤	متوسط	٢.٤٤	الخدمات التربوية والتعليمية
٥	متوسط	٢.٢٤	خدمات علاج اللغة والكلام
٦	متوسط	٢.٢٧	الخدمات النفسية
٧	متوسط	٢.٣٦	الخدمات الاجتماعية
٨	متوسط	٢.٢٧	خدمات الإرشاد الأسري
٩	متوسط	٢.٢٧	خدمات العلاج الطبيعي
١٠	متوسط	٢.١٥	خدمات العلاج الوظيفي
١١	متوسط	٢.٢٦	خدمات التدريب والتأهيل المهني
١٢	متوسط	٢.٢٠	خدمات التشغيل والمتابعة
	متوسط	٢.٢٨	الدرجة الكلية

نلاحظ من نتائج الجدول السابق (٥) أن مستوى الخدمات المتخصصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في إمارة أبوظبي قد ظهرت بمستوى متوسط، حيث بلغت الدرجة الكلية لاستجابات عينة الدراسة على استبانة الخدمات المتخصصة (٢.٢٨). وقد حظيت الفقرة رقم (٤) بأعلى متوسط حسابي (٢.٤٤) الأمر الذي يدل على توفر الخدمات التربوية والتعليمية في مختلف المراكز، تليها الفقرة رقم (٢) المتعلقة بالخدمات الطبية والصحية، ومن ثم الفقرة رقم (٧) المتعلقة بالخدمات الاجتماعية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن التخصصات الطبية العامة والتعليمية والخدمة الاجتماعية تتوفر بشكل ملحوظ في إمارة أبوظبي، فمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة تقدم بشكل أساسي على الجانب التعليمي والتربوي وذلك بعد استكمال إجراءات الفحص الطبي للشخص ذوي الإعاقة ودراسة حالته الاجتماعية، ليتم فيما بعد إلحاقه بالبرنامج التعليمي الذي يتناسب مع قدراته وحالته.

وقد حصلت الفقرة رقم (١٠) على أقل متوسط حسابي، الأمر الذي يدل على أن خدمات العلاج الوظيفي غير متوفرة في جميع المراكز. ويرجع السبب في ذلك إلى ندرة هذا

التخصص باعتباره تخصصاً حديثاً وعدم توفره في الجامعات الإماراتية. يلي ذلك الفقرة رقم (١٢) التي تتعلق بخدمات التشغيل والمتابعة، وذلك نظراً لأن الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة ذوي الإعاقة العقلية ممن لا يجدون عملاً مناسباً لهم بعد مرحلة التأهيل المهني مما يجعلهم مضطربين للعودة إلى بيوتهم، أو البقاء في المراكز لسنوات طويلة، علماً بأن أغلب مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة تتوقف عن تقديم الخدمة للشخص ذوي الإعاقة بمجرد تخطيه سن الثامنة عشرة .

توصيات الدراسة

- ١- توسيع خدمات رعاية وتأهيل المعاقين في إمارة أبوظبي كما ونوعاً بحيث تشمل المناطق النائية وخاصة في المنطقة الغربية، والفئات المهمشة، وكذلك البحث عن الإعاقات التي لم تتلق الخدمات بسبب جهل الأسرة أو خجلها، وتنظيم البرامج والخدمات التأهيلية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم.
- ٢- استحداث خدمات التأهيل المهني التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل وبذلك للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تجاوزت أعمارهم سن الثامنة عشرة بما يتناسب مع قدراتهم وميولهم المهنية. وتهيئة بيئة العمل بعناصرها المادية والبشرية أثناء مرحلة التشغيل، ومتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين لضمان تكيفهم مع بيئة العمل وتقديم البرامج التدريبية لهم أثناء العمل لضمان استقرارهم ونموهم الوظيفي.
- ٣- شمولية تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز تأهيل المعاقين، بحيث تتوفر خدمات التقييم والتشخيص تشكل الأساس لتعميم الخطط والخدمات التي تتوفر في ذات المركز وذلك حفاظاً على وقت المنتفع وضمان تطوره المهاري والنمائي.
- ٤- التركيز على الخدمات التي تفيد الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة وذلك نظراً لخصوصية هذه الفئة وحاجتها لخدمات خاصة تتناسب مع قدراتهم وامكاناتهم.
- ٥- التوسع في الخدمات التأهيلية المساندة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة واستقطاب الكوادر العاملة في مجالات العلاج الطبيعي والوظيفي والنطقي وأخصائي التوحد، بشكل يتناسب مع أعداد المعاقين الملحقين بالمراكز، واحتياجاتهم.

المراجع

- ١- بركات، وجدي (٢٠٠٨). إستراتيجية التضامن كمدخل لتنظيم مجتمع أسر المعاقين سمعياً. عدد ابريل، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- ٢- شحادة، حازم (٢٠١١). استراتيجيات تطوير الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة البصرية في مؤسسات رعاية المكفوفين في قطاع غزة. رسالة ماجستير. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة.
- ٣- الشخص، عبد العزيز؛ العبد الجبار، عبد العزيز؛ السرطاوي، زيدان (٢٠٠٠). *الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة وتطبيقاته التربوية*، دار الكتاب الجامعي، العين.
- ٤- الطائي، عبد المجيد (٢٠٠٨). *طرق التعامل مع المعوقين*، دار الحامد، الأردن.
- ٥- عابد، مصطفى (٢٠٠٥). *معوقات الخدمات المقدمة للمعاقين عقليا في محافظة شمال غزة*. جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، لتجمع مؤسسات التأهيل.
- ٦- عز الدين، أبو النجا؛ بدران، عمرو (٢٠٠٣). *ذوو الاحتياجات الخاصة، الإعاقات: الذهنية والحركية والبصرية والسمعية*، مكتبة الإيمان، المنصورة.
- ٧- العزة، سعيد (٢٠٠١). *التربية الخاصة لذوي الإعاقات العقلية والبصرية والسمعية والحركية*، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٨- العفيفي، خميس (٢٠٠٧). *فعالية مؤسسات التربية الخاصة في فلسطين*. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس: القاهرة.
- ٩- عودة، رنا (٢٠٠٦). *الإعاقة والتأهيل المجتمعي*. المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الأعمار في الضفة الغربية، ١٤-١٥/٣/٢٠٠٦، فلسطين.
- ١٠- القريطي، عبد المطلب (٢٠٠٣). *سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم*. دار الفكر العربي: القاهرة. وزارة الشؤون الاجتماعية (٢٠٠٦). *قانون إتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة*، الإمارات العربية المتحدة.